

## أثر نظام الزكاة والضريبة في المملكة العربية السعودية

على حجم التدفق النقدي : دراسة مقارنة

ياسين عبد الرحمن جفري غازي عبيد مدني عبد الرحمن محمد باشيخ

أستاذ مساعد أستاذ أستاذ مساعد

قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز - جدة

**المستخلص :** يلعب النظام الضريبي المستخدم في كل دول العالم دوراً رئيساً في التأثير على حجم التدفق النقدي في المنشآت الاقتصادية بالزيادة أو النقصان، وبالتالي على قبول أو رفض المشاريع الاستثمارية الجديدة في حالة ثبات العوامل الأخرى. والزكاة بصفتها نظاماً يطبق على الشركات والمنشآت السعودية، لم يسبق تحليل أثرها مقارنة بالنظم الوضعية، حيث تختلف الزكاة عن الضريبة من حيث وعاؤها وسعرها. ويسعى هذا البحث إلى المقارنة بين أثر الزكاة من جهة، ونظام الضريبة السعودي والأمريكي من جهة أخرى. لذلك تم تطوير نموذج رياضي واستخدامه على عينة من الشركات السعودية. وتوضح نتائج البحث أن أثر الزكاة على التدفق النقدي يختلف عنه في النظام الضريبي السعودي والأمريكي، حيث وجد أن نظام الزكاة يساعد على قبول المشاريع أكثر من النظامين المذكورين، عند ثبات العوامل الأخرى.

### ١ - مقدمة

يعتبر التدفق النقدي أحد أهم المدخلات التي يعتمد عليها عند القيام بتقويم المشاريع وتطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي. وقد تم التعرض إلى طرق التنبؤ وتقدير حجم التدفق النقدي وتحليل مكوناته من قبل الباحثين في حقل التمويل والاقتصاد الإداري،

كذلك تعرضوا إلى العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر في حجم التدفق النقدي ومن ضمنها، التضخم وحجم ونظام الضريبة. وقد تم تحليل أثر التضخم على التدفق النقدي بإسهاب من قبل العديد من الباحثين من ضمنهم (العظمة والعدالي: ١٩٨٠م) و (غرايبة: ١٩٨٢م) و (العظمة والعدالي: ١٩٨٢م) و (عبد الله: ١٩٨٢م) و (الأبجي: ١٩٨٥م) و (Rapport and Taggart, 1977). كذلك حلل الباحثون أثر حجم الضريبة في النظام الغربي على التدفق النقدي ومن ضمن هؤلاء الباحثين (Myers, 1974) و (Ezzell Miles 1980) على سبيل المثال لا الحصر. وللأسف لم يتم تحليل أثر الزكاة إلا من قبل (الأبجي: ١٩٨٥م). كما لم يتم تحليل أثر النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية، حيث تناولت أثر الزكاة من خلال مثال مبسط بهدف إلقاء الضوء على أهميتها عند تحليل التدفق النقدي تمهيداً لتقويم الإنفاق الرأسمالي. ولكن يؤخذ عليها أنها لم تحلل الموضوع بدرجة كافية كما سيتم في هذه الدراسة، علاوة على أنها قصرت التحليل على أسلوب الزكاة المباشر، وأهملت أسلوب الزكاة غير المباشر (جفري، وصوفي، ومدني، باشيخ: ١٩٨٩م) المطبق من قبل مصلحة الزكاة والدخل السعودية على الشركات المساهمة والمشاركة (مع شريك أجنبي) أو الشركات التي تستخدم محاسباً قانونياً يصدق ويوثق حساباتها. وبالإضافة إلى ما سبق يلحظ أن الأبجي أدخلت التدفق النقدي ضمن عناصر: وعاء الزكاة وكان من الواجب استخدام الربح الذي يمثل النمو<sup>(١)</sup> (مصلحة الزكاة والدخل: ١٩٨٦م).

وقد يأخذ البعض على بحثنا هذا أنه لا يقدم أي جديد، لأن الضرائب طالما تم تحليلها وتبيان أثرها، وأن الزكاة تعتبر حالة خاصة لم تختلف كثيراً عنها. ولكن سنرى أن أثر الزكاة يختلف عن الضريبة لأسباب منها، أن الزكاة أعم من الضرائب من حيث مكونات وعائها (فهي تحوي وعاء الضريبة بالإضافة إلى بعض الأصول والخصوم). فإن سعر الزكاة ثابت عند ٢,٥٪ في حين أن سعر الضريبة التي سنقارنها بها متغير كما سنرى. وسوف نوضح أن عدم ملاحظة الفرق بين الزكاة والضريبة، والإصرار على أنهما متشابهتان سيؤثر بصورة سلبية على القرار الاستثماري حيث سيبنى على معتقدات خاطئة.

وسيعنى هذا البحث أيضاً بدراسة ما إذا كان حجم التدفق النقدي في ظل الزكاة سيزيد (العبء الضريبي أقل) أم ينقص مقارنة بما عليه الحال في ظل القوانين الضريبية في الدول الصناعية،

(١) لم تعتبر مصلحة الزكاة والدخل والاستهلاك من ضمن النمو واعتبرته مخصصاً يستخدم لاستبدال الأصل الثابت.

وهل تختلف طبيعة التأثير أم لا؟ وتهم هذه النتيجة رجال الأعمال السعوديين ومصممي دراسات الجدوى حتى لا يقعوا في أخطاء عدم تقدير حجم التدفق النقدي الصحيح وبالتالي قبول مشاريع كان يجب أن ترفض، أو رفض مشاريع كان ينبغي أن تقبل، مما يؤدي إلى نتائج عكسية تضر بالاقتصاد. وأخيراً سيتم دراسة أثر نظام الزكاة المطبق في السعودية على الشركات المشتركة، وما إذا كان يؤدي إلى ظهور نوع من المشاكل نتيجة لاختلاف القواعد الضريبية المطبقة. فاختلاف حجم التدفق النقدي بين الشريكين قد يدفع أحدهما إلى قبول مشروع يرفضه الشريك الآخر حتى مع تساوي سعر الحسم (الخصم)، خاصة إذا كان المشروع حديثاً. للأسباب السابقة نرى أنه من المفيد التعرف على أثر قوانين الضريبة والزكاة في المملكة العربية السعودية وتحليلها حتى تستفيد من التجربة الدول التي ترغب في تطبيق الزكاة، علاوة على رجال الأعمال ومصممي دراسات الجدوى في المملكة.

سيتم أولاً التعريف بأهمية وأهداف البحث ثم دراسة الفروق بين النظام الضريبي والركوي في المملكة العربية السعودية والنظام الضريبي الأمريكي (كمثال، على أنظمة الضرائب في الدول الصناعية)، وبعد ذلك يتم تحديد النموذج الذي سيتم اختياره. ويلي ذلك استعراض لفرضية البحث وعرض للعينة وللأسلوب الإحصائي المستخدم، وأخيراً سوف يتم استعراض نتائج وتوصيات البحث.

## ٢ - أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من نقطتين رئيسيتين:

أولاً: ضرورة التعرف على أثر الزكاة على حجم التدفق النقدي ومدى تشابهه أو اختلافه مقارنةً بالنظام الضريبي السائد في الدول الصناعية وتأخذ الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لهذه الدول. نظراً لأن هذا الموضوع لم يتم التعرض له بدقة وعمق من قبل الباحثين في المفهوم المالي<sup>(٢)</sup> بالرغم من أهميته لرجال الأعمال والباحثين على السواء. وتصور أن أثر الزكاة مماثل، لأثر الضريبة هو تصور خاطئ كما سنرى في الأجزاء اللاحقة.

ثانياً: ضرورة التعرف على أثر استخدام نظام الضريبة والزكاة السعودي على الشركات المشتركة (Joint Venture) عند تحديد التدفق النقدي، وإيضاح ما إذا كان نظام الضريبة أو الزكاة

(٢) يقصد به مفهوم الإدارة المالية في الإنفاق الرأسمالي.

السعودي يؤدي إلى وجود خلاف بين الشريكين السعودي والأجنبي عند تحديد حجم التدفق النقدي وبالتالي عند اتخاذ القرار الرأسمالي. ولا يمكننا الجزم بأن وجود خلاف سيؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية لاعتماد هذا الاستثمار على عوامل أخرى مثل الضرائب السائدة في بلد المستثمر الأجنبي، وحجم الأرباح المحققة في السوق المحلي مقارنةً بالسوق الأجنبي. ولن نتوسع في تحليل هذا الجانب الذي يمكن تركه لبحث آخر، وسوف يتم التركيز فقط على وجود اختلاف في حجم التدفق النقدي واحتمال وجود خلاف بين الشريكين (الأجنبي والسعودي) عند اتخاذ القرار الرأسمالي.

### ٣ - أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) إيضاح أثر الزكاة على حجم التدفق النقدي وإبراز الفروق بين نظام الزكاة مقارنةً بنظام الضرائب المطبق في المملكة العربية السعودية.
- (ب) مقارنة نظام الزكاة والضريبة في المملكة العربية السعودية بالنظام الضريبي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أثره على التدفق النقدي.
- (ج) توضيح أي النظامين (نظام الضريبة أم الزكاة) يؤدي إلى قبول المشاريع أكثر من الآخر. فالنظام الذي يكون عمؤه أقل على التدفق النقدي عند تساوي كلفة رأس المال يؤدي إلى قبول المشاريع أكثر من الآخر.
- (د) تبيان مصدر الخلاف إن وجد بين الشريك الأجنبي والسعودي نتيجة لتطبيق النظام الضريبي والزكوي عند تحديد حجم التدفق النقدي.

### ٤ - أنظمة الزكاة والضريبة للشركات في

#### المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

من المهم إيضاح نقاط الاختلاف بين الزكاة والضريبة من حيث نوعية العناصر الداخلة في وعاء كل منهما، ومن حيث سعر الزكاة أو الضريبة (حجمه ومستوياته). ويعتمد وعاء الضريبة في النظامين: السعودي والأمريكي على صافي الربح قبل الضرائب<sup>(٣)</sup> بعد حسم الخسائر المحققة في

(٣) يتم إضافة أي إيرادات أخرى أو أي زيادة في قيمة الأصول بعد بيعها إلى الربح.

الأعوام السابقة والتي لم تحسم من سابق. ويضاف إليها أية أرباح تم تحقيقها عن طريق نمو رأسمالي (أي نتيجة ربح من بيع أصل ثابت). في حين يعتمد وعاء الزكاة في نظام الزكاة السعودي على صافي الربح قبل الضرائب بالإضافة إلى بعض أصول وخصوم الشركة كما هو واضح في المعادلة التالية<sup>(٤)</sup>:

$$و = ح + (ر - هـ) + ن + ط + م - (ص - هـ) - س - خ$$

حيث إن:

و = وعاء الزكاة

ح = رصيد حقوق المالكين أول العام (ميزانية العام السابق).

ر = صافي الأرباح قبل الضرائب والاستهلاك للسنة المالية.

هـ = الاستهلاك للسنة الحالية.

ن = رصيد الأرباح الموزعة والتي لم يطالب بها، إلا إذا وضعت في حساب منفصل خاص

فلا تدخل في وعاء الزكاة.

ط = أرصدة القروض الطويلة الأجل المستحقة على الشركة (ميزانية العام الحالي).

م = قروض طويلة الأجل أول العام من الملاك.

ص = رصيد الأصول الثابتة قبل حسم استهلاك السنة الحالية.

س = الاستثمارات في منشآت أخرى (أسهم وسندات) للسنة الحالية.

ج = رصيد الخسائر الحقيقية سواء كانت خسارة نفس السنة أو سنوات سابقة مرحلة.

ويطبق وعاء الزكاة على الشركات السعودية، وعلى الشريك السعودي في الشركات

المشتركة، وعلى الشركات العاملة في المملكة التابعة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي. أما نظام

الضريبة السعودي فيطبق على الشركات الأجنبية وعلى الشركاء الأجانب في الشركات المشتركة.

(٤) تم استخدام الأسلوب غير المباشر هنا لحساب الزكاة نظراً لأنه الأسلوب المطبق على الشركات بمختلف أنواعها ما عدا المؤسسات الفردية وهو الأسلوب الذي استندت مصلحة الزكاة والدخل في تطبيقه على عدة فتاوى شرعية، انظر مصلحة الزكاة والدخل (مجموعة أنظمة ضريبة الدخل وضريبة الطرق وفريضة الزكاة). الرياض: مطابع الحكومة، ١٣٩٧هـ، ٥٨٦-٥٨٨.

وللتعرف على الأساليب الأخرى يمكن الرجوع إلى ياسين جفري وغازي مدني وعدنان صوفي وعبد الرحمن باشيخ: "أساليب تحديد وعاء الزكاة في المملكة العربية السعودية وتقييمها (مزايا وعيوب)". بحث تحت النشر، ١٩٨٩م.

ويختلف سعر الضريبة عن سعر الزكاة، حيث إن سعر الزكاة ثابت عند ٢,٥٪ في حين يحدد سعر الضريبة بناء على حجم الربح المحقق قبل الضرائب حسب الشرائح الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

سعر الضريبة حسب حجم الربح للشركات الأجنبية في السعودية

منذ عام ١٩٩٠هـ (١٩٧٠م)

سعر الضريبة	شريحة الربح الخاضعة بالآلاف الريالات
٢٥٪	صفر - ١٠٠
٣٥٪	١٠٠ - ٥٠٠
٤٠٪	٥٠٠ - ١٠٠٠
٤٥٪	١٠٠٠

أما وعاء الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية فهو عبارة عن صافي الربح قبل الضرائب بعد طرح الخسائر السابقة (إن وجدت) (Sommerfeld, Anderson, Brock, Madeo, Milliron, ) وهو لا يختلف كثيراً عن نظام الضرائب السعودي إلا في عدم إدخال النمو الرأسمالي مع صافي الربح قبل الضرائب كجزء من الوعاء (صافي الربح الخاضع للضريبة) وقد حدد النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية الشرائح التالية:

جدول رقم (٢)

سعر الضريبة حسب حجم الربح للشركات ذات الشخصية الاعتبارية

(Incorporated) حسب النظام الأمريكي

سعر الضريبة	شريحة الربح الخاضعة بالآلاف الدولارات
١٥٪	صفر - \$ ٥٠
٢٥٪	٥٠ - \$ ٧٥
٣٤٪	٧٥ - \$ ١٠٠
٣٩٪	١٠٠ - \$ ٣٣٥
٣٤٪	٣٣٥ - فصاعداً

كذلك كان النظام الأمريكي يشجع على الاستثمار في الأصول الثابتة عن طريق إعطاء ميزة ضريبية (Investment Tax Credit) ولكن تم إلغاء هذه الميزة الضريبية مع التعديلات الضريبية في عام ١٩٨٦م. أما المملكة العربية السعودية، فإنها تقوم بإعفاء المعدات والمواد الخام للمصانع من الرسوم الجمركية.

## ٥ - التدفق النقدي في ظل الزكاة والنظام الضريبي

سنركز على تطوير نموذج رياضي يحدد أساساً للمقارنة، ويمكننا من اختبار الفرضيات فيما بعد، وذلك عن طريق تحديد حجم التدفق النقدي تحت تأثير الزكاة ثم الضريبة في المملكة العربية السعودية، ثم تحت تأثير النظام الضريبي الأمريكي.

### تأثير الزكاة والضريبة في النظام السعودي على التدفق النقدي

يعرف صافي التدفق النقدي بأنه الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن القرار الرأسمالي، ويتكون التدفق النقدي بعد إدخال تأثير الزكاة من الربح قبل الزكاة (د - ك - هـ) ناقصاً الزكاة، مضافاً إليه الاستهلاك، ويمكن أن يأخذ شكل المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{ت (١)} &= \text{د} - \text{ك} - \text{هـ} - \text{و} \times (\%٢,٥) + \text{هـ} \\ &= \text{د} - \text{ك} - \text{هـ} - \text{و} \times (\%٢,٥) \end{aligned} \quad (١)$$

حيث تمثل:

ت (١) = صافي التدفق النقدي بعد إدخال تأثير الزكاة (لشريك السعودي).  
 د = التدفقات النقدية الداخلة للمشروع.  
 ك = التدفقات النقدية الخارجة للمشروع.  
 هـ = قسط الاستهلاك.

وباستخدام أسلوب الزكاة غير المباشر (بناء على عدة فتاوى شرعية<sup>(٥)</sup> اعتمد عليها نظام الزكاة في المملكة العربية السعودية) نجد أن وعاء الزكاة لمشروع جديد (Incremental) Cash Flow يساوي:

$$\text{و (٢)} = * \text{ح} + (\text{د} - \text{ك} - \text{هـ}) + * \text{ط} - (\text{ع} - \text{هـ}) \quad (٢)$$

حيث يمثل:

و (٢) = وعاء الزكاة الإضافي نتيجة للأخذ بالمشروع الجديد.  
 \* = تمثل معدل التغير في العنصر نتيجة للاستثمار الجديد.  
 ع = حجم الاستثمار المبدئي في المشروع (أصول ثابتة).

(٥) انظر مصلحة الزكاة والدخل (مجموعة أنظمة ضريبة الدخل وضريبة الطرق وفريضة الزكاة)، ٥٨٦-٥٨٨.

وعادة ما يتساوى صافي التدفق النقدي مع صافي الربح مضافاً إليه الاستهلاك بعد استبعاد أثر الضريبة أو الزكاة، وخاصة إذا كانت الشركة تبيع وتشترى نقدًا. ولكن في حالة البيع والشراء على الحساب يحدث اختلاف بين الربح بعد إضافة الاستهلاك وبين صافي التدفق النقدي، وذلك بسبب تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي. ولكن ما يهمنا في المحصلة النهائية هو تحديد أثر نظام الضريبة والزكاة على حجم التدفق النقدي. لذلك سوف نفترض تساوي صافي التدفق النقدي بعد طرح الاستهلاك مع صافي الربح النهائي (إما عن طريق افتراض أن البيع والشراء يتم نقدًا أو افتراض أن عمر المشروع هو سنة واحدة، أو أنه سيتساوى على المدى الطويل لأننا ننظر فقط للتدفق النقدي) هذا من ناحية التدفق النقدي.

أما من ناحية وعاء الزكاة فنجد أنفسنا أمام ثلاثة أوضاع:

الوضع الأول: أن يتساوى التمويل الطويل الأجل مع الاستثمار الطويل الأجل (الأصول الثابتة) وهو المعتاد، حيث نجد أن من النادر أن يتم تمويل الأصول الثابتة من مصادر قصيرة الأجل، ويستبعد أن تلجأ الشركات لذلك كسياسة اعتيادية لما له من أثر سلبي على سيولة الشركة. كذلك تشترط مصلحة الزكاة والدخل عند إيجاد وعاء الزكاة أن يتحقق الشرط التالي:

إن رصيد الأصول الثابتة يجب ألا يزيد عن مقدار حقوق المالكين والقروض الطويلة الأجل،

وأي زيادة لا تدخل في حساب وعاء الزكاة، أي:

$$ص > ح + ط$$

وبالتالي نستطيع القول بأنه في كل مشروع جديد سوف يتساوى حجم الاستثمار مع

التمويل الطويل الأجل:

$$ع = * (ح + ط)$$

وهذا سيؤثر على المتباينة رقم (٢) ويصبح وعاء الزكاة الإضافي كالتالي:

$$و = د - ك \quad (٣)$$

وبالتعويض عن قيمة (و) في المعادلة رقم (١) نجد التالي:

$$.. ت (١) = د - ك - ٠,٠٢٥ \times (د - ك)$$

$$ت (٢) = ٠,٩٧٥ \times (د - ك) \quad (٤)$$



أما الوضع الثاني فهو أن يكون التمويل الطويل الأجل أقل من الاستثمار الطويل الأجل. وقد أشرنا سابقاً إلى استبعادنا لهذا الوضع تمثيلاً مع الشروط التي تطبقها مصلحة الزكاة والدخل، ولأثره السيئ على سيولة الشركة بتمويلها التزامات طويلة الأجل (أصول ثابتة). بمصادر قصيرة الأجل، إلا إذا كان للشركة استثمارات أخرى سابقة بحيث إن  $ص > ح + ط$  مما يتيح أن تصبح  $ع < * (ح + ط)$  للمشروع الجديد وبالتالي نجد من المعادلة رقم (٢) أن:

$$و = د - ك + ع - * ح - * ط$$

وبالتالي يزيد التدفق النقدي عن المعادلة رقم (٤) ويصبح كالتالي:

$$ت (١) = ٠,٩٧٥ (د - ك) + ٠,٠٢٥ (ع - * ح - * ط) \quad (٤-أ)$$

والوضع الثالث هو أن يكون التمويل الطويل الأجل أكبر من الاستثمار القصير الأجل أي إن

$ع > * ح + * ط$  وبالتالي تصبح المعادلة رقم (٢) كالتالي:

$$و = د - ك + ع - * ح - * ط$$

والتدفق النقدي يصبح:

$$ت (١) = ٠,٩٧٥ (د - ك) + ٠,٠٢٥ (ع - * ح - * ط) \quad (٤-ب)$$

ونستطيع أن نستخلص أن قيمة التدفق النقدي للشريك السعودي في المعادلة رقم (٤) هي القيمة الوسطى مقارنة بقيم المعادلة رقم (٤-أ) (قيم أقل) والمعادلة رقم (٤-ب) (قيم أعلى).. ونستطيع أن نستبعد الحدين الأعلى والأدنى اكتفاءً بالوسط، لأن كلفة التمويل الطويل الأجل مرتفعة مقارنة بالقصير الأجل من ناحية كلفة التمويل وزيادة حجم الزكاة، وحتى لا توضع الشركة في وضع سيء لتدني معدلات السيولة فيها. وبالتالي يمكن استخدام المعادلة رقم (٤) كمثثلة للتدفق النقدي بعد الزكاة.

أما الشريك الأجنبي في الشركات المشتركة (وكذا الشركات الأجنبية العاملة) فيخضع لنظام ضريبة الدخل حيث يضرب صافي الربح قبل الضريبة في سعر الضريبة المين سابقاً في الجدول رقم (١). ويصبح التدفق النقدي بعد إدخال أثر الضريبة كالتالي:

$$ت (٢) = (د - ك - هـ) \times (١ - ض) + هـ \quad (٥)$$

حيث تمثل:

ت (٢) = صافي التدفق النقدي بعد الضريبة (بالنسبة للشريك الأجنبي).

ض = سعر الضريبة ويتراوح بين ٢٥-٤٥٪.

$$ت (٢) = (د - ك) \times (١ - ض) + هـ \times ض \quad (١-٥)$$

وبالتعويض في المعادلة ١-٥ عن حدي سعر الضريبة الأعلى والأدنى، يتوقع في المتوسط أن

تتراوح قيمة صافي التدفق النقدي:

$$ت (٢) < \{ (٠,٥٥) \times (د - ك) + ٠,٤٥ \times هـ \} \quad (٦-أ)$$

$$ت (٢) > \{ (٠,٧٥) \times (د - ك) + ٠,٢٥ \times هـ \} \quad (٦-ب)$$

وبالمقارنة مع الشريك السعودي المبين تدفقه النقدي في المعادلة رقم (٤) نجد هناك حالتين يمكن

أن يكون فيهما التدفق النقدي للشريك السعودي أكبر من الشريك الأجنبي تبعاً لسعر الضريبة.

الحالة رقم (١) إذا كان سعر الضريبة ٢٥٪ وتحققت المتباينة التالية:

$$٠,٩٧٥ \times (د - ك) < ٠,٧٥ \times (د - ك) + ٠,٢٥ \times هـ$$

$$(٠,٩٧٥ - ٠,٧٥) \times (د - ك) < ٠,٢٥ \times هـ$$

$$٠,٢٢٥ \times (د - ك) < ٠,٢٥ \times هـ$$

$$(د - ك) < ١,١١ \times هـ$$

$$(د - ك - هـ) < ٠,١١ \times هـ \quad (٧)$$

الحالة رقم (٢) إذا كان سعر الضريبة ٤٥٪ وتحققت المتباينة التالية:

$$(٠,٩٧٥ - ٠,٥٥) \times (د - ك) < ٠,٤٥ \times هـ$$

$$٠,٤٢٥ \times (د - ك) < ٠,٤٥ \times هـ$$

$$(د - ك) < ١,٠٦ \times هـ$$

$$(د - ك - هـ) < ٠,٠٦ \times هـ \quad (٨)$$

ويلاحظ أن قبول الحالة رقم (١) يجعلنا نجزم بأن صافي التدفق النقدي للشريك السعودي هو

أكبر من الشريك الأجنبي دومًا، وليس هناك داع للنظر في الحالة رقم (٢) لأنه إذا كان التدفق

النقدي للشريك السعودي أكبر منه للشريك الأجنبي عند سعر الضريبة المنخفض (٢٥٪) على

الشريك الأجنبي، فلاشك أنه سيكون أكبر أيضاً عند سعر ضريبة أعلى. لكن العكس غير صحيح. وبالتالي بالنسبة للحالة رقم (٢) فلا نقدر على التعميم وإنما لا نستطيع أن نقول العكس، ولذا سوف تبين فريضة بناء على الحالتين السابقتين وكما سنوضح فيما بعد.

### تأثير الضرائب في الدول الصناعية

تتشابه أوعية الضرائب في الدول الصناعية مع وعاء الضريبة المستخدم لتحديد العبء الضريبي للشريك الأجنبي وللشركات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. وللتبسيط، تم استخدام الولايات المتحدة الأمريكية كمثال ومن الجدول رقم (٢) نأخذ سعر الضريبة ٣٤٪ ونجد أن التدفق النقدي يصبح كالتالي:

$$ت (٣) = (د - ك - هـ) \times (١ - ض) + هـ$$

$$ت (٣) = (د - ك) \times ٠,٦٦ + ٠,٣٤ \times هـ \quad (٩)$$

وبالمقارنة مع الشريك السعودي نجد أن صافي التدفق النقدي نتيجة للزكاة (للسعودي أو الخليجي) سيكون أكبر منه لشركة أمريكية تخضع لسعر ضريبة قدره ٣٤٪ إذا تحققت المتباينة التالية:

$$٠,٩٧٥ - ٠,٦٦ < (د - ك) \times ٠,٣٤ \times هـ$$

$$٠,٣١٥ < (د - ك) \times ٠,٣٤ \times هـ$$

$$(د - ك) < ١,٠٧٩ \times هـ \quad (١٠)$$

وتحدد لنا المتباينة رقم (١٠) العلاقة التي سيتم اختبارها حيث إن تحققها يؤدي إلى إثبات وجود اختلاف بين أثر الزكاة وأثر الضريبة وأن الزكاة أقل عبثاً من أنظمة الضرائب المعمول بها حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية.

### ٦ - فرضيات البحث

سيتم في هذا البحث التحقق من عدة فرضيات تم تبويبها في مجموعتين رئيسيتين:

**المجموعة الأولى** وتهتم بالتحقق من أن الأرباح والاستهلاك تتبع أو لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأهمية هذا الأمر في تحديد نوعية الاختبار المناسب للمجموعة الثانية من الفرضيات هل هو اختبار معلمي أو غير معلمي (Non-parametric). وتنص **الفرضية الأولى** الأساسية من المجموعة الأولى من الفرضيات على أن:

متوسط صافي الربح قبل الضرائب والزكاة يتبع التوزيع الطبيعي

Ho : Earnings before taxes or zakat follows the normal distribution.

وتنص الفرضية البديلة على أن:

متوسط صافي الربح قبل الضرائب أو الزكاة لا يتبع التوزيع الطبيعي

Ha : Earning before taxes or zakat does not follow the normal distribution.

وتنص الفرضية الثانية الأساسية على أن:

متوسط الاستهلاك يتبع التوزيع الطبيعي

Ho : Depreciation follows the normal distribution.

وتنص الفرضية البديلة على أن:

متوسط الاستهلاك لا يتبع التوزيع الطبيعي

Ha : Depreciation does not follow the normal distribution.

ورفضنا للفرضيتين الأساسيتين السابقتين يدفعنا لاستخدام الأدوات الإحصائية اللامعلمية.

أما عدم قدرتنا على رفض الفرضيتين الأساسيتين فيدفعنا لاستخدام الأدوات الإحصائية المعلمية.

أما المجموعة الثانية فتهتم بالتحقق من الفرضيات التالية:

- تركز الفرضية الأساسية الأولى هنا على التحقق من وجود فرق في التأثير على التدفق

النقدي بين النظام الزكوي من جهة والنظام الضريبي السعودي من جهة أخرى. وتنص الفرضية

الأساسية على أن:

متوسط صافي الربح قبل الضرائب - (متوسط الاستهلاك  $\times 0.11$ )  $>$  صفر

هذه الفرضية مشتقة من المعادلة رقم (٧).

Ho :  $u1 - (u2 \times 0.11) < 0$

Where  $u1$  = Average Profit before Taxes or Zakat

$u2$  = Average Depreciation.

وتنص الفرضية البديلة على أن:

متوسط صافي الربح قبل الضرائب - (متوسط الاستهلاك  $\times 0.11$ )  $<$  صفر

Ho :  $u1 - (u2 \times 0.11) > 0$

ورفضنا للفرضية الأساسية الأولى يدعم وجهة النظر القائلة بأن نظام الزكاة يؤدي إلى زيادة حجم التدفق النقدي مقارنةً بنظام الضرائب المطبق في المملكة العربية السعودية على الشركاء الأجانب، وعند تساوي العوامل الأخرى سيؤدي نظام الزكاة إلى قبول المشاريع أكثر من نظام الضريبة السعودي، وربما يحدث خلاف بين الشريك السعودي والأجنبي نتيجة لذلك.

- تهتم الفرضية الأساسية الثانية بالمقارنة بين أثر نظام الزكاة والنظام الضريبي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية: ولتحديد أيهما أقل عبئًا على صافي التدفق النقدي. وتنص الفرضية الأساسية هنا على أن:

متوسط صافي الربح قبل الضرائب - (متوسط حجم الاستهلاك  $\times 0.079$ )  $>$  صفر حيث إن صافي الربح قبل الضرائب = د - ك - هـ وهي مشتقة من المتباينة رقم (١٠).

$$H_0 : u_1 - (u_2 \times 0.079) < 0$$

وتنص الفرضية البديلة على:

$$H_0 : u_1 - (u_2 \times 0.079) > 0$$

ورفضنا لهذه الفرضية يدعم الاتجاه القائل بأن الزكاة لها أثر أفضل على التدفق النقدي مقارنةً بنظام الضريبة المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي يدعم القول بأن نظام الزكاة يشجع الاستثمار والاتجاه لقبول المشاريع، مقارنةً بالنظام الآخر في حالة تساوي العوامل الأخرى. ومن الواضح أن رفضنا للفرضية الأساسية يدعم رفض الفرضية البديلة وبالتالي ليس هناك حاجة لعمل الاختبار الخاص بهذه الفرضية.

## ٧ - منهج البحث

ينقسم منهج البحث إلى ثلاثة أجزاء فرعية يتناول الجزء الأول (أ) فيها وصفًا متكاملًا للبيانات المستخدمة والعينة. ويتناول الجزء الثاني (ب) وصفًا للمتغيرات المستخدمة في التحليل. وأخيرًا في الجزء (ج) سيتم التعرض للأسلوب الإحصائي المستخدم.

### (أ) البيانات المستخدمة والعينة

تم اختيار ٥٦ شركة صناعية سعودية منها ١٤ شركة مساهمة. وسبب تحديد الشركات بأنها تكون صناعية هو أن التدفق النقدي يرتبط فيها عادةً بوضوح قرار الإنفاق الرأسمالي، أكثر مما هو في الغالب في سواها من الشركات كالبنوك مثلاً.

وحسب الجدول رقم (٣) نجد أن متوسط الربح للشركة الواحدة في العينة وخلال السنوات ١٤٠٦هـ و ١٤٠٧هـ و ١٤٠٨هـ يتراوح بين ١٤٨٩١ و ٦٤٥٥٦ ألف ريال، في حين يتراوح الاستهلاك ولنفس الفترة بين ٢٦٩٣١ و ٨٩٢٩٨ ألف ريال، ومع أن هذه الأرقام من حيث قيمتها المتوسطة تدعم القول بأن التدفق النقدي في ظل الزكاة سيكون أكبر منه في ظل الضريبة، إلا أنه حتى يحق لنا تعميم نتائج هذه العينة لا بد من اختبار إحصائي يحدد ما إذا كانت الفروق بين أثر الزكاة وأثر الضريبة هي فروق معنوية يعتد بها أم أنها قد تكون ناجمة عن المصادفة.

### جدول رقم (٣)

#### خصائص العينة

المتغير	١٤٠٦هـ	١٤٠٧هـ	١٤٠٨هـ	إجمالي الفترة
متوسط الربح بألوف الريالات	٣٣١٤٥	١٦٥١٩	١٤٨٩١	٦٤٥٥٦
الانحراف المعياري	١٤٤٧٤٢	٤٠٣٥٨	٤٣٨٩٥	٢٠٥٠٢٠
قيمة اختبار "ت"	١,٧١	٣,٠٦	٢,٥٤	٢,٣٦
متوسط الاستهلاك بألوف الريالات	٣١٤١٥	٣٠٩٥١	٢٦٩٣١	٨٩٢٩٨
الانحراف المعياري	١١٥٤٨٩	١٠١٧٦٦	٦٩٢٣٨	٢٨٥٠٨٤
قيمة اختبار "ت"	٢,٠٤	٢,٢٨	٢,٩١	٢,٣٤

كذلك تم تحديد الشركات بأن تكون سعودية فقط بدلاً من خليط من الشركات السعودية والأمريكية لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

**أولاً:** يتم تطبيق النظام السعودي الضريبي والركوي على الشركات المشتركة، مما يعني أننا سنشاهد أثر النظامين معاً في الشركات السعودية، في حين أن الشركات الأمريكية ستعكس فقط أثر النظام الضريبي الأمريكي. كذلك وبالنظر إلى الجدولين رقمي (١) و (٢) نجد أن معدلات الضريبة في النظام السعودي تتراوح بين (٢٥٪ - ٤٥٪) وهي أعلى من معدلات الضريبة في النظام الأمريكي (١٥٪ - ٣٤٪). مما يجعل النظام الأمريكي حالة وسطاً. ولكن نجد أن نوضح أن حجم الأرباح المحققة فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط تجعل الشركات الأمريكية تدفع ٣٤٪ كضريبة. لذلك عند اختبار الفرضية على البيانات السعودية اختير حد الضريبة ٢٥٪ في النظام السعودي لاختبار الفرضية الأساسية الثانية. وفي حالة رفض الفرضية الأساسية نرى عدم جدوى إجراء الاختبارات على الشركات الأمريكية، أما في حالة قبول هذه الفرضية فيجب أخذ عينة من الشركات الأمريكية والسعودية للوصول إلى قرار، وسيتم ترك هذا الجزء لبحث آخر كما أسلفنا.

**ثانيًا:** يعتبر أثر الزكاة أو الضريبة أثرًا إضافيًا، حيث لا يؤخذ به إلا بعد احتساب الربحية (أي بعد الأخذ في الاعتبار احتساب المتغيرات الداخلة في التحليل) وبالتالي نتوقع أن اختيار شركات أمريكية أو سعودية لن يؤثر على اتجاه أو نتيجة التحليل.

**ثالثًا:** نسعى من خلال هذا البحث إلى التقصي ومعرفة ما إذا كانت الزكاة تؤدي إلى زيادة التدفق النقدي (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى). فإذا أخذنا عينة من الشركات الأمريكية دون السعودية، فإننا بذلك سنأخذ شركات منحازة إلى الأعلى، لأن نظامها الضريبي أدى إلى التقليل من حجم التدفق النقدي، مما سيؤثر على سلامة وصحة النتائج (هناك شركات ومشاريع استبعدت بسبب النظام الضريبي).

### (ب) المتغيرات المستخدمة

تم تحليل متغيرين في هذا البحث لتحديد ما إذا كان حجم التدفق النقدي أكبر عند استعمال الزكاة مقارنة بالضرائب.

**المتغير الأول** في التحليل هو صافي الربح قبل احتساب الضرائب أو الزكاة، وهذا يعكس أرباح الشركة بعد خصم جميع المصاريف بما فيها الفوائد والاستهلاك. ويتم توزيع هذا الربح أو احتجازه لتكوين الاحتياطيات بعد خصم حصة الدولة فيه سواء كانت هذه الحصة في صورة زكاة أو ضريبة والتي تقوم الدولة بتطبيق الشريعة فيها وتوزيعها لمستحقيها أو حسب ما تراه ملائمًا.

**المتغير الثاني** في التحليل هو استهلاك رأس المال. وهو عبارة عن مصروف غير نقدي يتم حسمه سنويًا من الأرباح وتجميعه تحت مسمى "مجمع استهلاك" ويحسم من إجمالي الأصول الثابتة في الميزانية العمومية. ويساعد الاستهلاك المنشأة في المستقبل عند قيامها باستبدال أو زيادة حجم أصولها الثابتة.

### (ج) الأسلوب الإحصائي المستخدم

سيتم استخدام أسلوبين إحصائيين، بهدف القيام بتحليل واختبار فرضيات البحث التي سبقنا الإشارة إليها.

**الأسلوب الأول** ويهتم بتحديد ما إذا كان المتغيران صافي الربح (قبل الضريبة أو الزكاة) والاستهلاك، يتبعان أو لا يتبعان التوزيع الطبيعي. وسيتم استخدام كلمقروف سميرنوف دي تست (Kolmogrov-Smirnov-D-Test) والمحسوب حسب المعادلة التالية:

قيمة دال = القيمة العظمى للفرق | التوزيع الطبيعي الأمثل - التوزيع الفعلي |  
وتم حسابه من خلال برنامج ساس (SAS) المتوافر بجامعة الملك عبد العزيز.

أما الأسلوب الثاني فتتم فيه المقارنة بين الوسطين لصافي الربح (قبل الضرائب أو الزكاة) وللاستهلاك. وسيتم استخدام اختبار ويلكوكس (Wilcoxon) وهو أحد أهم الاختبارات اللامعلمية المستخدمة للمقارنة بين الوسطين حيث يتم تجميع البيانات (Data Grouping) بناء على عامل مشترك وهو أن هذه البيانات (صافي الربح قبل الضرائب والاستهلاك) تابعة لشركة واحدة. ويتم حساب معامل ويلكوكس عن طريق طرح المتغيرين من بعضهما ثم ترتيب الفروق من الأصغر إلى الأكبر، ثم إعطاء رتب لهم (Ranking) (١، ٢، ٣، ... وهكذا) ثم يتم إعطاء إشارة الفرق للرتبة ثم يتم تطبيق المتباينة التالية:

$$\text{معامل ويلكوكس} = \frac{\text{مجموع الرتب}^*}{(\text{مجموع مربعات الرتب})^{1/2}}$$

(\*) : بعد الأخذ في الاعتبار إشارة المتغير، أي إشارة الفرق

وتقارن قيمة المعامل بالقيمة الجدولية، فإذا كانت قيمة المعامل أكبر في وضعنا الحالي يتم رفض فرضية العدم (Conver, 1980).

## ٧ - النتائج والتحليل

من المهم كما أوضحنا سابقاً أن نتأكد من أن مفردات العينة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك للفترة الكلية والجزئية (١٤٠٦هـ-١٤٠٨هـ، ١٤٠٦هـ، ١٤٠٧هـ، ١٤٠٨هـ) وتم التحقق من ذلك باستخدام برنامج ساس (SAS) لعمل تحليل كلمجروف سميرنوف دي تست (Conver, 1980).

من الجدول رقم (٤) وجدنا أن قيمة دال المقيسة أقل بكثير من القيمة الحرجة عند مستوى رفض (معنوية) ١٪، ٥٪ ولذلك تم رفض فرضية العدم (الأساسية) بأن البيانات تتبع التوزيع رفض (معنوية) ١٪، ٥٪ ولذلك تم رفض فرضية العدم (الأساسية) بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) لصالح الفرضية البديلة مما يعني وجوب استخدامنا للاختبار اللامعلمي.



## جدول رقم (٤)

## نتائج اختبار فرضيات التوزيع الطبيعي

السنة	قيمة دال (كليمجرف سميرنوف)		احتمال قبول فرضية العدم	
	الأرباح	الاستهلاك	الأرباح	الاستهلاك
١٤٠٦هـ	٠,٢٥٨٥٩٥٩	٠,٢٧١٥٤٨٩	أقل من ٠,٠٠١	أقل من ٠,٠٠١
١٤٠٧هـ	٠,٦٧٩٠٠٣٢	٠,٣٠٥٨٣٥٧	أقل من ٠,٠٠١	أقل من ٠,٠٠١
١٤٠٨هـ	٠,٧٨٤٤٢٨٢	٠,٤٠٧٣٢٢	أقل من ٠,٠٠١	أقل من ٠,٠٠١
(١٤٠٦هـ)	٠,٤٣٥٣٤٠٤	٠,٣١٦٥٨٧٦	أقل من ٠,٠٠١	أقل من ٠,٠٠١
(١٤٠٨هـ)				

ونظرًا لرفض الفرضية السابقة تم استخدام تحليل ويلكوكس (Wilcoxon) و(Conver,1980) للفرق بين الوسطين للتأكد من صحة العلاقات المراد اختبارها. ومن الجدول رقم (٥) نجد أنه سيتم رفض الفرضية الأساسية التي تنص على أن صافي الربح أقل من أو يساوي ١١٪ من الاستهلاك لصالح الفرضية البديلة عند مستوى معنوية ١٪. مما يؤكد بأن نظام الزكاة يؤدي إلى حجم تدفق نقدي أكبر مقارنة بالنظام الضريبي السعودي، وفي حالة تساوي العوامل الأخرى يؤدي نظام الزكاة إلى قبول المشاريع الصناعية أكثر من النظام الضريبي السعودي.

## جدول رقم (٥)

## نتائج اختبار فرضية صافي الربح يساوي أو أقل من ١١٪ من الاستهلاك

السنة	مجموع الرتب	مجموع مربع الرتب	قيمة معامل ويلكوكس *	القيم الحرجة	
				١٪	٥٪
١٤٠٦هـ	٩٧٢,١٦	٢٤٥,٢٨٠٤١	٣,٩٦٣	٢,٣٢٦	١,٦٤٩٩
١٤٠٧هـ	٧٨٧,٩٢	٢٤٥,٢٨٠٤١	٣,٢١٢	٢,٣٢٦	١,٦٤٩٩
١٤٠٨هـ	١٠٦٧,٩٢	٢٤٥,٢٨٠٤١	٤,٣٥٤	٢,٣٢٦	١,٦٤٩٩
(١٤٠٦هـ)	٩٤٦,٩٦	٢٤٥,٢٨٠٤١	٣,٨٦١	٢,٣٢٦	١,٦٤٩٩
(١٤٠٨هـ)					

\* نجد قيمة المعامل أعلى من القيم الحرجة مما يدعونا لرفض الفرضية الأساسية.

والبيانات السابقة تدعم رفضنا الفرضية الخاصة مقارنة النظام الضريبي الأمريكي بنظام الزكاة والقائلة بأن صافي الربح أقل من أو يساوي ٩,٧٪ من الاستهلاك، وبالتالي نستطيع أن نقول أن نظام الزكاة يؤدي إلى حجم تدفق نقدي أكبر من نظام الضريبة الأمريكي (عند تساوي العوامل

الأخرى) لذلك نجد أن نظام الزكاة الإسلامي يقبل المشاريع الصناعية أكثر من النظام الأمريكي، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين كون وعاء الزكاة في الإسلام يختلف عن وعاء الضريبة، حيث نرى تشجيع الزكاة في الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة) حيث يسمح بخصمها من الزكاة في حين أن ترك أموال جانباً يعرضها لمزيد من الزكاة عن طريق إدخال حقوق المالكين والقروض الطويلة الأجل في وعاء الزكاة (ضد الاكتناز)، كذلك نجد أن سعر الزكاة يختلف كثيراً عن سعر الضريبة من ناحية الحجم حيث يصغر الأول الثاني بمراحل.

## ٨ - الخلاصة

من النتائج السابقة نستطيع القول أن استخدام نظام الزكاة بدلاً من النظم الوضعية الضريبية سيدعم قبول المشاريع الصناعية، مما ينعش الاقتصاد نتيجة لأنه يؤدي إلى زيادة حجم التدفق النقدي. وتم التوصل لهذه النتائج عن طريق تطوير النماذج لنظام الزكاة مقارنة بنظام الضريبة السعودي والأمريكي.

للأسف لا تزال البحوث في هذا المجال قليلة وتحتاج إلى البحث والتقصي والتركيز من قبل الباحثين، ومن هذه الحقول مقارنة أثر الزكاة بالنظم الضريبية على كلفة رأس المال (Cost of Capital) وتعتبر تكملة مهمة لهذا البحث.

## المراجع

### أولاً : المراجع العربية

- الأبجي، كوثر، "دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، شتاء، ١٤٠٥هـ، ص ص ١-٤٤.
- بيت التمويل الكويتي، "دليل الزكاة"، الكويت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٤م.
- جفري، ياسين، ومدني، غازي، وصوفي، عدنان و باشيخ، عبدالرحمن، أساليب تحديد وعاء الزكاة في المملكة العربية السعودية وتقييمها. (مزايا وغيوب)، بحث تحت النشر، ١٩٨٩م.
- الزرقا، محمد أنس، "دور الزكاة في الاقتصاد العام السياسة المالية"، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ص ٢٧١-٢٩٧.
- السلطان، سلطان محمد علي، "الزكاة تطبيق محاسبي معاصر"، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شحاتة، حسين، "محاسبة الزكاة مفهومًا ونظامًا وتطبيقًا"، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، (د.ت.).
- شحاتة، شوقي إسماعيل، "أصول محاسبة الزكاة وضبط جمعها وصرفها" أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ص ٣١٣-٣٥٢.

- شلتوت، أسامة، "الإطار العلمي لمحاسبة الزكاة"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، صيف ١٩٨٨م، ص ٤٣-٧١.
- عبدالله، خالد أمين، "محاسبة التضخم بين المعارضة والتأييد"، *مجلة الاقتصاد والإدارة*، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد السادس عشر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، ص ٤٥-٥٦.
- العظمة، محمد أحمد والعايلي، يوسف عوض، "نماذج من الفكر المعاصر للمحاسبة عن تغيرات مستويات الأسعار عرض وتحليل"، *مجلة الاقتصاد والإدارة*، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد السادس عشر، ١٤٠٣-١٩٨٢م، ص ٧-٤٤.
- العظمة، محمد أحمد والعايلي يوسف عوض، "التضخم وأثره على البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الكويتية"، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، سلسلة الإصدارات الخاصة رقم ١، أغسطس، ١٩٨٠م.
- غرايبة، فوزي، "القوائم المالية المعدلة وفق التغيرات في المستوى العام للأسعار"، *مجلة الاقتصاد والإدارة*، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد السادس عشر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، ص ٧٣-٨٦.
- فهود، محمد سعيد وإبراهيم، حسين كمال، "نظام الزكاة وضريبة الدخل"، معهد الإدارة العامة، الرياض ١٤٠٧هـ-١٩٧٦م.
- القرضاوي، يوسف، "دور الزكاة علاج المشكلات الاقتصادية" قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٠٧هـ-١٩٧٨م، ص ١٣٥-٢١١.
- مصلحة الزكاة والدخل، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، المملكة العربية السعودية، مجموعة أنظمة: ضريبة الدخل، وضريبة الطرق، وفريضة الزكاة"، مطابع الحكومة، الرياض، ١٣٩٧هـ.
- المصري، رفيق، ترجمة كتاب الزكاة الصادر عن الادارة المركزية بوزارة المالية الباكستانية"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- مناقشات مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الأول، "الزكاة مفهومًا ونظامًا وتطبيقًا"، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، (د.ت.).
- وهبة، محمد السعيد والجمجوم، عبد العزيز محمد، "دراسة مقارنة في زكاة المال" مطبوعات تهامة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Conver, W, "Practical Non parametric Statistics", New York, John Wiley, 1980.
- Miles, J. and Ezzell, J., "The Weighted Average Cost of Capital, Perfect Markets, and Project Life: A Clarification", *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, September 1980. 719-730.
- Myers, S.C., "Interactions of Corporate Financing and Investment Decision Implications for Capital Budgeting", *Journal of finance*, March, 1974, 1-25.
- Rapport, A and Taggart, R., "Evaluation of Expenditure Proposals under Inflation" Financial Management, Spring 1982, 5-13.
- Sommerfeld, R. Anderson, H. Brock, H. Madeo, S. and Milliron, V., "An Introduction to Taxation" New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1988.

## The Impact of *Zakat* on the Cash Flow in the Kingdom of Saudi Arabia: A Comparative Study

YASEEN JEFREY, GHAZI MADANI and ABDURRAHMAN BASHAIKH  
*Assistant Professor, Professor, Assistant Professor*  
*Department of Business Administration*  
*Faculty of Economics and Administration*  
*King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia*

ABSTRACT. Cash flow is a major and critical input in the capital budgeting decision of private firms. Cash flow has been analyzed under taxes and inflation. However, *zakat* has never been analyzed. *Zakat* has different base and rates compared to other systems, therefore, it requires an intensive analysis. This study analyses and compares the impact of *zakat* with that of Saudi and American tax systems. Two models were developed, and an empirical analysis was performed. The results support the hypothesis of a lesser impact for *zakat*. Under equal discount rates and initial investments, *zakat* tends to accept more projects than the other two tax systems.